ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.1].

الجزر الجعفرية
خلال القرن العشرين

محمد عبد المومن
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
باحث دكتوراه في تاريخ وحضارة الأندلس
تطوان- المملكة المغربية

مُلَخّص

بعد احتلال الجزائر سنة ١٨٣٠، تصاعد الضغط الاستعماري الأوربي على المغرب، فحاولت فرنسا مد نفوذها انطلاقًا من الشرق، فاصطدمت بالجيش المغربي في معركة إسلي سنة ١٨٤٤، التي فتحت المجال للقوات الفرنسية للتدخل في الأراضي المغربية، أربع سنوات بعد ذلك احتلت إسبانيا أرخبيل الجعفرية، الذي يتكون من ثلاث جزر صغيرة المساحة، وذلك بهدف جعلها منطلقًا لاستعمار المغرب الشرقي. ولإدامة احتلالها للجزر عملت إسبانيا على بناء مجموعة من الثكنات العسكرية والحصون، كما حاولت طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر استثمار هذه الجزر اقتصاديًا، عبر تشجيع التهريب والصيد البحري، لكن ذلك لم يحقق النتائج المرجوة فتحولت تلك الجزر إلى معتقل لعتاة المجرمين، ومنفى للثوار الكوبيين والفلبينيين المطالبين باستقلال بلدانهم، وحتى للسياسيين الإسبان، خصوصًا ذوي التوجهات الاشتراكية. هذا المقال الذي كتبه الباحث الإسباني كارلوس إسكمبري هينوخو، يسلط الضوء على تاريخ هذه الجزر الصغيرة المنسية، ومن خلاله على تاريخ إسبانيا والمغرب خلال القرن التاسع عشر، معتمدًا على الصحف الإسبانية الصادرة خلال تلك الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن الإحالات التي بالإسبانية من وضع المؤلف، وتلك التي بالعربية من وضع المترجم.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٠٩ نوفمبر ٢٠١٨
تاريخ قبـول النشـر: ١٨ فبراير ٢٠١٩

كلمات مفتاحية:
تهريب الأسلحة؛ الثروات السمكية؛ الصيد البحري؛ حرب الريف؛ استقلال المغرب

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0055851

الاستشهاد المرجعي بالمقال:
كارلوس إسكمبري هينوخو، "الجزر الجعفرية خلال القرن العشرين": **ترجمة:** محمد عبد المومن.- دورية كان التاريخية.- السنة الثانية عشرة- العدد الخامس والأربعون؛ سبتمبر ٢٠١٩. ص١٣٧ – ١٤٨.

١-عودة ساتورنينو خيمينيث وتهريب الأسلحة

١/١- عودة ساتورنينو خيمينيث:

رغم أن السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر كانت فترة عصيبة بالنسبة لإسبانيا عامة، وللجزر الجعفرية[١] بشكل خاص، إلى درجة التفكير في بيعها مع جزر المرجان[٢] لألمانيا، إلا القرن العشرين جلب معه آمالا جديدة. ففي سنة ١٩٠٢ جلب ساتورنينو خيمينيث SATURNINO JIMÉNEZY مشروعًا جديدًا للجزر، وكان فشل قبل ذلك في إقامة وكالة التجارية في ساحل قبيلة كبدانة، ولذلك باع الأراضي التي كان يملكها هناك لشركة من برشلونة كان اسمها: "الشركة التجارية الإسبانية الإفريقية "، وقد حاولت هذه الشركة أن تحصل من الحكومة على ضمانات أمنية للأراضي التي اشترتها كضمان لإقامة المشروع المخطط له، لكن الرد السلبي للحكومة، جعل الشركة تتخلى نهائيًا عن المشروع.[٣]

وفي سنة ١٩٠١ حصل مشروع الوكالة التجارية على نفس جديد، وهي نفس السنة التي استقر فيها خيمينث في مليلية[٤] مع زوجته الروسية، التي كان يشاع على أنها ابنة المهندس الذي أشرف على بناء

قاعدة بورت أرثر[٥] البحرية الروسية في كوريا. وأثناء مقامه في مليلية حظي خيمينث بثقة الجنرال بينانثيو هيرناندیث الذي أرسل تلغرافات لوزير الحرب للجنرال وايلر يوصي فيها بإقامة مشروع الوكالة التجارية في الجزر الجعفرية.[٦]

اشتمل المشروع الذي كان خيمينيث ينوي إقامة في جزيرة الملك[٧] على رصيف، ومستودع للفحم، ومخازن للسلع، وأوراش للصيانة. أما الربط البحري براس الما، ومناطق مغربية أخرى فكان من المنتظر أن تؤمنه سفن البريد، وقد كان هدف خيمينث من هذا المشروع استيراد البضائع وتسويقها على طول الساحل الشمالي المغربي، ولتحقيق ذلك أسس خيمينيث شركة أسماها: "الشركة الإسبانية لشمال إفريقيا"، وجعل مقرها في الجزر الجعفرية، كما نسق مع شركات تجارية أخرى كانت تستقر في وهران وفي مدن إسبانية. ولينجح المشروع كان لابد من تحرير التجارة مع كل الشمال المغربي، لذلك خطط خيمينث للقيام بحملة دعائية تدافع عن تحرير التجارة.[٨] لكن هذا المشروع لم يتحقق لأنه ببساطة غير قابل للتطبيق بالنظر إلى الإمكانات الضعيفة للجزر الجعفرية ولأسباب أخرى عديدة.[٩]

كان من الممكن اعتبار فشل مشروع خيمينيث مجرد فشل تجاري، لولا رسالة نشرت ضمن عدد ٢ شتنبر، من جريدة لو سيكل الباريسية، والتي أعادت نشرها الجرائد الإسبانية، هذه الرسالة كتبها مواطن فرنسي كان يقيم في منطقة واد كيس[١٠] اسمه ليون دوبوشيف Leon Dubochef، وتحدث فيها عن زيارته للجزر الجعفرية ولقائه بخيمينيث الذي قدم نفسه باعتباره مالك جزيرة الملك بموجب الأمر الملكي المؤرخ في ٥ غشت١٩٠٢، والذي أعطاه الحق في التصرف في هذه الجزيرة لإقامة وكالة تجارية أو مصنع.

كما تفاخر خيمينيث بصداقته القوية مع الجنرال وايلر Weyler، [١١] واقتراحه عزل حاكم الجزر بابلو أرتال Pablo Artal y Abad واستبداله العقيد بضابط من قوات المدفعية يحمل رتبة رائد اسمه رافاييل ريبول أي كابريرا Rafael Ripoll y Cabrera لأنه حسب خيمينيث متحمس لمشاريعه أكثر من أرتال.[١٢] أثار محتوى الرسالة زوبعة إعلامية، في وقت كانت المسألة المغربية تعرف فيه تطورات متسارع لذلك كان على الحكومة أن تكذب منح امتياز لشركة خيمينيث.

قضية الجزر الجعفرية وصلت إلى البرلمان البريطاني، حيث تردد في المراسلات العسكرية البريطانية المؤرخة في ٥ غشت ١٩٠٢، صدى سؤال طرحه أحد أعضاء مجلس العموم حول الصحة الشائعة الرائجة بخصوص التنازل عن الجزر الجعفرية لصالح روسيا. ولنتذكر أن زوجة خيمينيث كانت روسية الأصل.

٢/١- تهريب السلاح وتبعاته:

كان السلاح والذخيرة من أكثر السلع التي تلقى رواجا لدى المهربين المغاربة، ومع وصول الطامح إلى عرش المغرب المعروف بالروغي[١٣] إلى وادي ملوية، تزايد الطلب على الأسلحة المهربة، مما مكن المهربين والمتواطئين معهم من التوفر على قوة اقتصادية، وعلى نفوذ أصبحت معهما سلطة حكام الجزر مهددة. وأصبحت الصحافة العسكرية تتحدث عن النفوذ الذي أصبح لهؤلاء "التجار"، إلى درجة تهديد المسار المهني للحكام الذين لا يسايرون مشاريع المهربين.[١٤]

هذه النفوذ الذي تحدثت عن الصحافة العسكرية، قد يكون مجرد تعبير عن رغبة السكان المدنيين في تسيير شؤون جماعتهم الصغيرة، وقد كان هذا الدور بهيئة الحكام Junta de Arbitrios وهو جهاز تأسس سنة ١٨٩٧ وكان يرأسه حاكم الجزيرة وكل أعضائه من العسكريين إلى تم تطبيق مجموعة من التعديلات سنة ١٩٠٢.

تكشفت قضية تهريب السلاح للرأي العام بعد نشر جريدة إل ديا في عدد ١٠ نونبر ١٩٠٢، رسالة وصلتها من مليلية وتحمل توقيع شخص اسمه مصطفى، وجاء فيها أنه في مستهل شهر أكتوبر غادر قارب دون إذن الجزر، متوجها نحو الساحل المغربي، في تلك الليلة تم اكتشاف تعرض نوافذ ثكنة المدفعية للكسر، وأن بندقيتي ريمنغتون Remintong مفقودتان، في اليوم التالي عاد القارب وألقي القبض على طاقمه، وتمت مصادرة مبلغ سبعين دورو من الرايس، الذي اشتبه في أنه حصل عليها من بيع البندقتين.

وعلى الرغم من فتح تحقيق، ونشر كل من جريدة إل ديا، والجريدة العسكرية، لسلسلة مقالات تكشف عن تعقيدات هذه التجارة المخالفة للقانون، لم يتم الكشف عن كل جوانب هذه القضية. تركز تهريب السلاح على بنادق رمنغتون التي كان يسميها المغاربة ميريكانوس، نسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت تصنع، رغم أن موريديها كانوا إسبان وبلجيكيين.

استخدمت جزيرة كونغريسو[١٥] غير المأهولة لإخفاء الأسلحة إلى حين بيعها للمشترين المغاربة، وقد ذكرت الصحافة أسماء بعض أولئك المهربين ك "كورُّو" و "تينيوسو" و "حميد النيكرو" و"شورليطو" واسمه الحقيقي حميد من ولاد الحاج، والذي كان أهم مهرب سلاح في المنطقة حيث كون عصابة من أفراد عائلته، تخصصت في تهريب السلاح من الجزر الجعفرية وسرقة الماشية في منطقة كبدانة وواد كيس.

وقد باع "شارليطو" قسمًا من المسروقات (خصوصًا الماشية) في الجزر الجعفرية، بعد نقلها ليلا إلى هناك. وعندما حاول توسيع أنشطته الإجرامية من خلال تهريب السجناء قتل في اشتباك مع المكلفين بالحراسة في جزيرة إيزابيلا الثانية[١٦] وكان ذلك يوم ٩ دجنبر سنة ١٩٠١.[١٧]

٢-الجزر الجعفرية وبداية التحركات الإسبانية في المغرب

في السنوات الأولى من القرن العشرين، اتخذت الحكومة الإسبانية قرار بتأهيل الجزر الجعفرية، خصوصا مع تجدد الاهتمام بالتدخل في المغرب، ومن بين مشاريع التي تمت برمجتها، الميناء. المشاريع التي بدأ تنفيذها سنة ١٩٠٦، كانت تعني ازدهار الجزر بسبب تدفق الاستثمارات وزيادة السكان. نشطت المبادلات التجارية مع قبيلة كبدانة بعد احتلالها من طرف جيش الروكي بوحمارة، الدعي الساعي إلى عرش المغرب، كانت القوارب تأتي للجزر ثم تعود بكل حرية، محملة بالسلع التي كانت تباع لسكان المنطقة بما فيهم جنود المحلة المخزنية الذين ظلوا هناك.

من خلال المعطيات الاقتصادية لمناطق السيادة الصغيرة، والتي جمعها المؤرخ غابرييل دي موراليس Gabriel de Morales،[١٨] نجد أن الجزر الجعفرية صدرت الحلفاء، الفحم، والشعير بقيمة ٢٢٣٢ بسيطة، واستوردت الثياب، والشاي، الدقيق، الصابون، القهوة، والسكر، الملح، وسلعا أخرى بقيمة ٤٨٩,٣١٨.٥٠ بسيطة، وقد جرى بيع معظم هذه السلع المستورة لتجار كبدانة، هذه التجارة استمرت لسنوات حيث نجد في جريدة ميناء قرطجنة لشهر مارس ١٩٢١، خبر وصول سفينة أنخيليس قادمة من الجزر الجعفرية بحمولة من الفحم.[١٩]

ورغم ذلك فلم تكن هذه النتائج الإيجابية، متينة ولا دائمة، -لذلك اختفت في وقت قصير- بما في ذلك أهمية ميناء الجزر الجعفرية كملجأ للسفن خلال الطقس المسيء، والتي تلاشت مع احتلال شبه جزيرة قلعية [٢٠] خلال حرب ١٩٠٩، حيث أصبح بإمكان السفن الرسو في ساحلها الغربي إذا ما هبت رياح شرقية قوية، مع إمكانية التواصل مع مدينة مليلية عبر البر، ولهذا لم يتم إصلاح الرصيف الذي كان يربط بين جزيرة إيزابيلا سيغوندا بجزيرة الملك، عقب انهياره بسبب عاصفة ضربت الجزر في مارس ١٩١٤.

احتلال راس الما من طرف فرقة المشاة العاملة بالجزر، والتي كان يقودها العقيد أوخينيو أنكا Eugenio Anca، أثر سلبيا أيضا على الجزر، التي فقدت بعضا من نشاطها التجاري لصالح القرية التي أقيمت بجانب الثكنة العسكرية. إنشاء تلك الثكنة العسكرية بررته الحكومة الإسبانية، بكونه استجابة لطلب تقدم به أعيان قبيلة كبدانة، لمساعدتهم على حماية مخزن المؤن الذي أقيم براس الماء لتلبية الحاجات المتزايدة لسكان الجزر الذين ارتفع عددهم مع قدوم العديد من العمال المشتغلين في ورش بناء الميناء.

٣-حرب ١٩٠٩[٢١]

كان الدور الرئيس الذي أنيط بالجزر الجعفرية خلال الصراع، هو اعتبارها ميناء لجوء للسفن المتوجهة إلى مليلية محملة بالمؤن والذخائر والجنود، في حالة هبوب رياح شرقية قوية مثلما حدث أثناء حصار (١٧٧٤ - ١٧٧٥)[٢٢] وخلال حملة ١٨٩٤ المعروفة بحملة مرغايو Campaña de Margallo،[٢٣] مع العلم أن الجزر استخدمت سنة ١٩٠٩ أيضا كمخزن للفحم المخصص لسفن البحرية الإسبانية.

يوم ١٣ يوليوز واجهت سفينة مونتيفيديو المملوكة لشركة تراس أتلانتيكا والتي كانت تحمل فرقا عسكرية، عاصفة قوية مما اضطر طاقمها إلى البحث عن مرسى آمن في الجزر الجعفرية، نفس الشيء حصل مع سفينة بوينوس أيريس التي وصلت اليوم الموالي، وقد تكرر ذلك طيلة أيام الحملة، في كل مرة تهب فيها رياح شرقية قوية. وخلال الحملة تم استعمال مستشفى الجزر، لتخفيف الضغط عن مستشفى مليلية معالجة المرضى والمصابين الذين يقضون فترة نقاهة.[٢٤]

هذا الأدوار الصغيرة التي قامت بها الجزر الجعفرية، تحققت بسبب إحجام قبيلة كبدانة عن مساندة قبائل قلعية،[٢٥] ومن كون المناطق القريبة من الجزر بقيت هادئة طيلة فترة الصراع، وقد جرى احتلالها فعليا خلال شهر شتنبر انطلاقا من راس الما بواسطة فرقة قادها العقيد لاريا coronel Larrea.

وقد سقط عدد قليل من القتلى خلال هذه العملية، منهم الجندي فرانسيسكو نيبوت، الذي توفي براس الما نتيجة جراح أصيب بها، وجرى دفنه في مقبرة الجزر الجعفرية بعد أن حملت جثته إلجزيرة إيزابيلا سيغوندا، على متن سفينة لا سيرينا المستأجرة، من طرف صحيفة لاكورسبوندينسيا دي إسبانيا وقد حمل الجثمان إلى مثواه الأخيرة من طرف الصحفيين أرمينيانArmiñán ، ليوبولدو روميو Leopoldo Romeo (مدير الصحيفة)، غييرمو ريواغين Guillermo Rittwagen، وفيرير Ferrer.[٢٦]

السفينة البخارية لاسيرينا Sirena، كانت تستعمل لنقل التقارير الصحفية التي كان يعدها محررو صحيفة لاكورسبوندينسيا دي إسبانيا La Correspondencia de España المتوجدون بمدينة مليلية، إلى محطة التلغراف الموجودة في الجزر الجعفرية، لتفادي الرقابة العسكرية المفروضة على مليلية، عبر إرسال المعلومات في بواسطة أسلاك البرق الذي كان يربط الجزر بمدينة الغزوات،[٢٧] والذي أقيم في السنة السابقة –١٩٠٨- ويبدو أن هذه الحيلة لم تكن ناجحة لأن السلطات كانت تعترض البرقيات عند وصولها إلى مدريد.[٢٨]

٤-استغلال الثروات السمكية بالجزر الجعفرية

١/٤- اللجنة العلمية لسنة ١٩٠٨: علماء البحار الإسبان يوجهون اهتمامهم نحو الجزر الجعفرية

سنة ١٩٠٨ كانت المنطقة البحرية الموجودة بين رأس المذرات الثلاث Tres Forcas،[٢٩] الجزر الجعفرية، راس الما، محط اهتمام أولى البعثات العلمية المنظمة من طرف مختبر الأحياء البحرية بجزر البليار، (شكل نواة المعهد الإسباني لعلوم البحار)، والذي كان يرأسه عالم البحار والسياسي الجمهوري أودون دي بوين Odón de Buen الحاصل على الدكتوراه في علم الأحياء من جامعة برشلونة، وممثل هذه المدينة في مجلس النواب.

سنة ١٨٧٧، زار ألبير الأول أمير موناكو Alberto de Mónaco، ومؤسس علم المحيطات، الجزر الجعفرية على ظهر يخته "لا هيروندیل" Hirondelle ، في رحلة قادته أيضًا إلى مليلية جزيرة البوران Alborán،[٣٠] ووهران.[٣١] وصل أودون دي بوين إلى مليلية في الأيام الأولى من شهر يوليوز سنة ١٩٠٨، وفي العشرين منه زار الجزر للمرة الأولى، وآنذاك انطلقت الأبحاث تحت إشرافه الفعلي، وبمشاركة لويس لوزانو المتخصص في الأحياء البحرية وكارلوس باريلا المخصص في البلانكتون وعلماء آخرين. كما تم أخذ من عينات، والقيام بالعديد من عمليات التجريف لتحديد طبيعة قاع البحر.

وقد تحققت اللجنة من مدى غنى مياه المنطقة بالأسماك، بسبب تيارات مضيق جبل طارق، حيث تتواجد بالمنطقة الكثير من الأنواع التي تعيش بالمحيط الأطلسي، وفي شتنبر من نفس السنة اختتمت البعثة العلمية الأولى. سنة ١٩٠٩ عادت اللجنة العلمية لاستكمال الأبحاث، إلى أن قامت الحرب ضد قبائل قلعية، ثم استؤنفت مرة أخرى في يوليوز من سنة ١٩١٠، وفي هذا المرة كانت اللجنة العلمية تتوفر على مركب شراعي مخصص للأبحاث البحرية، سمي ابن رشد وتكون طاقمه من ربان وثلاثة بحارة.

٢/٤- انطلاقة نشاط الصيد البحري

مع احتلال أراضي قبائل قلعية وكبدانة، أصبح بإمكان البحارة الإسبان الاستفادة من مجال بحري واسع، معروف من قدم من بغناه بالثروات السمكية، وهو ما تأكد عمليا بفضل النتائج التي توصلت إليها البعثة العلمية التي أشرف عليها أودون دي بوين.

أنواع السمك الموجودة في المياه القريبة من الجزر الجعفرية تختلف باختلاف فصول السنة، ففي فصلي الربيع والصيف حيث تكثر الأسماك، وخصوصا السردين والأنشوبة، التي تجذب أسماك البينيت[٣٢] وأسماك التونة، التي تستعمل القناة الفاصلة بين الجزر الجعفرية وراس الما، أثناء هجرتها وأيضًا لتسمين اليرقات، مما أدى إلى التفكير في إقامة مجموعة من مشاريع الصيد بالمضربة.

لقد ظلت الجزر الجعفرية هامشية بالنسبة لنشاط الصيد البحري بمليلية، لأن سفن الصيد الشراعية كان عليها أن تبحر ٢٤ ميلاً بحريًا التي تفصل الجزر عن المدينة. فمن ميناء الجزر كانت تصدر الأسماك المصطادة نحو شبه الجزيرة الأيبيرية، وهذه مسافة كبيرة بالنسبة لهذا النوع من السفن، الذي كان إبحاره متوقفا على هدوء البحر، وكان مفتقرا إلى وسائل المحافظة على الأسماك، بحالة جيدة أثناء نقلها إلى مليلية، خصوصا خلال فصل الصيف لكن كل هذا تغير مع انتشار السفن ذات المحرك والسيارات.

ففي صيف ١٩١٦ كان من العادي أن تعود سفن الصيد محملة يوميا بما يتراوح ما بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ سمكة تونة، يتراوح ونها ما بين ٢ و ٢,٥ كيلوغرام، وهذه أحجام صغيرة بالنسبة لسمك التونة، مما أدي إلى استنزاف المصايد.[٣٣] في وقت لاحق ظهرت سفن

الصيد المعتمدة على الضوء، والتي تعرف بسفن الجر، وقد استعمل بحارتها الشباك ذات عيون صغيرة، المستخدمة عادة في صيد السردين، مما زاد من حجم الإنتاج من الأسماك الصغيرة. قسم من الكميات المصطادة كان يحافظ عليها بواسطة الملح أو الجليد، لتصديره إلى شبه الجزيرة، والقسم الآخر كان يوجه للاستهلاك بمليلية والمناطق المجاورة.

كانت توجد بمليلية معامل لتمليح وتعليب السردين، والأنشوبة، والتونة، كما تم التفكير في إقامة مشاريع مشابهة بالجزر الجعفرية لكنها لم ترى النور. وعلى الرغم من أن الكميات المصطادة لم تكن تصنع في الجزر، إلا أن البحارة الذين كانوا يصطادون بالمياه المحيطة بها والذين كان يستعملون ميناء جزيرة إيزابيلا سيغوندا في حالات الطقس السيئ، وللتزود بالمؤن وخصوصا الخبز، وأخذ قسط من الراحة، مما جلب بعض الرواج لأصحاب المحلات التجارية والحانات.

٥-حرب الريف والحماية

١/٥- الجزر الجعفرية خلال حرب الريف

كما كان الحال خلال حرب ١٩٠٩ فقد لعبت الجزر الجعفرية دورا ثانويا في الحملات العسكرية التي قامت بها إسبانيا لاحتلال منطقة حمايتها بشمال المغرب، بخلاف مليلية، التي كان تعرف نموًا اقتصاديًا وديموغرافيًا وحضريًا استثنائيًا، خلال تلك الحملات، فإن الجزر الجعفرية لم تستفد كثيرا من هذه من تلك المستجدات، وباستثناء وصول خيوط الكهرباء سنة ١٩٢٢، فإن حالة سكان الجزر لم تتحسن كثيراً.

الدور المهم للجزر الجعفرية، تزامن مع ما يسمى كارثة أنوال،[٣٤] التي سببها انتفاضة القبائل ضد السلطات الإسبانية، حيث أنضم العديد من الكبدانيين إلى صفوف المنتفضين، مما دفع السلطات العسكرية إلى إخلاء المواقع الداخلية، أما رأس الما فقد ظل تحت سيطرة القوات الإسبانية، لكن السكان المدنيين تم إجلائهم نحو الجزر، التي تحولت تحت قيادة أرسينيو فوينتيس إلى قاعدة خلفية للوحدات الموجودة في راس الما.

وكما في سنة ١٩٠٩، فقد أقيم في جزيرة إيزابيلا سيغوندا مستودع للفحم لصالح البحرية الإسبانية، وخلال المراحل الأولى من حرب الريف، كانت الفرقاطة بونيفاز تحمي بمدافعها قاعدة راس الما، والممر المائي الرابط بينها وبين الجزر الجعفرية، والذي كان ضروريا لنقل المؤن والفرق العسكرية.

هناك دور آخر قامت به الجزر الجعفرية، وهو توفير ملاذ للعائلات الإسبانية الهاربة من التمرد القبلي، بعضها جاء من راس الما مباشرة، وبعضها الآخر من المنطقة الفرنسية، ففي بداية شهر غشت (١٩٢١) كان يوجد في الجزر ١٨٠ لاجئًا، وكان هناك ألف أخرون موزعين بين بور ساي Port Say[٣٥] وبركان ووجدة، والذين يعتقد أنهم مروا عبر الجزر الجعفرية. لقد وصل أولئك اللاجئون أو الفارون دون أية موارد، وكان على السلطات العسكرية أن تقدم لهم المأوى والمساعدة.[٣٦]

وفي شتنبر وافقت السلطات على مصادرة الممتلكات التي توجد بالجزر والتي تعود ملكيتها للكبدانيين المشاركين في التمرد، وكما في سنة ١٩٠٩ نقل إلى مستشفى الجزر الجنود المرضى والجرحى الذين هم في فترة نقاهة.[٣٧] قد أدت الزيادة السكانية الكبيرة إلى مشكلة في التموين، مما أجبر هيئة الحكام على شراء الماشية والمؤن الضرورية لتوفير التموين اللازم.[٣٨] بعدما تلك المرحلة المضطربة التي تزامنت مع بداية الحرب، عاد الهدوء إلى الجزر الجعفرية ولم تكن هناك أية مواجهات عسكرية.

لكن بقيت الجزر مكان يقضى فيه الجنود الجرحى فترة نقاهتهم، ومعتقلاً للأشخاص الذين يشتبه في علاقتهم بتمرد قبائل الريف وقلعية، ومنهم ادريس بن سعيد[٣٩] الذين يقال أنه ترجم رواية دون كيشوت إلى اللغة العربية، ومحمد Mohamed Asmani المعروف بمورو غاطو، الذي كان محل ثقة مليلية خلال حرب ١٩٠٩، بالإضافة إلى عدد من النساء والأطفال من قبيلة بني سعيد الذين أخذوا كرهائن لإجبار القبيلة على الاستسلام.

بعد استسلام عبد الكريم،[٤٠] تم اقتياد بعض رجاله المقربين ومنهم حميد بودراع[٤١] إلى معتقل الجزر، كما تم سجن بعض العسكريين المتهمين بالتقصير أثناء معركة أنوال، منهم العقيدين السابقين، خيمينيث أرويو وروس، رفاييل غاييغو Rafael Gallego، والقائد سيرينيولا لاريا، والنقيب سيبانتوس، والملازمان بلاخا ودابينا، بعد ذلك بوقت قصير تم إطلاق سراحهم جميعا، البعض لانقضاء مدة محكوميتهم والبعض الآخر لتمتعيهم بالعفو.[٤٢]

٢/٥- الحماية

نهاية الحرب لم تجلب أي جديد للجزر الجعفرية التي واصلت تراجعها البطيء، والذي استحال إيقافه، والحاجة إلى تنمية وتأمين المناطق الخاضعة لإسبانيا، دفعت إلى الاهتمام ببلدات مثل بيا سان خورخو Villa Sanjurjo،[٤٣] وراس الما، على حساب الممتلكات الإسبانية القديمة كصخرة نكورPeñón de Alhucemas، [٤٤] وحجرة بادس Peñón de Vélez، [٤٥]والجزر الجعفرية.[٤٦] في شهر شتنبر من سنة ١٩٢٦ تم نقل القيادات العسكرية التي كانت في حجرة بادس وحجرة نكور والجزر الجعفرية إلى طوريس دي ألكالا،[٤٧] وبيا سان خورخو، وراس الما على التوالي. لكن في حالة الجزر الجعفرية لم يدم ذلك إلى لمدة قصير حيث تم سحب مفرزة المشاة من راس الما، وإعادة القيادة العسكرية مرة أخرى إلى الجزر الجعفرية.[٤٨]

أما على المستوى الاقتصادي فقد تم إلغاء العديد من الامتيازات التي كان يتمتع بها الميناء الحر، وفرضت إدارة الجمارك التابعة للحماية الإسبانية الواجبات الجمركية على السلع المصدرة للمغرب. ومن أجل تعزيز المبادلات التجارية بين مناطق السيادة ومنطقة الحماية تم بموجب الأمر الملكي المؤرخ ب ٣ أبريل ١٩١٣، تشكيل لجنة لدراسة السبل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.[٤٩]

وقد اقترحت هذه اللجنة تخفيض الضرائب الجمركية المفروضة على السلع المستوردة، ليتم تصديرها للمغرب، بالإضافة إلى تقليص تكاليف شحن السلع نحو مناطق السيادة Plazas de Soberanía،[٥٠] لتكون لها قدرة تنافسية، لكن هذه الاقتراحات لم تطبق في أرض الواقع، بل بقيت حبرا على ورق.[٥١]

في نفس الوقت صدر الأمر الملكي، الذي سمح بإنشاء موانئ تجارية في راس الما، وأركمان، سيدي موسى، والناضور. ورغم أن ميناء راس الما كان يتوفر على مكتب جمارك مما يمكن من إقامة مبادلات تجارية مباشرة مع الجزر الجعفرية، إلا أن تلك المبادلات كانت تتم مع ميناء مليلية، مما أدى إلى تراجع حاد في نشاط الميناء الحر للجزر الجعفرية، وفي سنة ١٩٣٤ فقد وضعيته كميناء حر.[٥٢]

وكمثال على ذلك نذكر أنه في سنة ١٩٢٦ كانت المواصلات البحرية بين الجزر ومليلية تقتصر على رحلة واحدة أسبوعيا على متن سفينة غانديا ذات ستة والثلاثين مترا، حيث كانت المغادرة تتم في منتصف نهار يوم السبت، والعودة يوم الأحد. غير أن قرب الجزر من راس الما، جعل من الممكن السفر إلى مليلية عبر البر، في وقت قصير إذا كان الطقس يسمح بالعبور.

أما الصيد البحري فقد واصل تطوره لكن مع مخالفة تامة لقوانين الصيد، مما كان يهدد باستنزاف المصايد، وفي صيف ١٩٢٧ انتقلت السلطات البحرية بدوريات، تم على إثرها إيقاف سبع سفن صيد، وتوجيهها لمليلية في انتظار صدور العقوبات، لأنها كانت تصطاد في منطقة محظورة كما تمت مصادرة ١٤٥ صندوق سمك.[٥٣] وخلال ديكتاتورية بريمو دي ريبيرا،[٥٤] تم نفي العديد من المعارضين إلى جزيرة إيزابيلا سيغوندا، منهم الكاتب فرانثيسكو كاسيو، وأرتورو كازانوبيا، والسياسي ورجل القضاء خيمينيث دي أسوا.

وفي الفترة الأخيرة من حكم الملك ألفونسو ١٣،[٥٥] استقبلت الجزر الجعفرية ٤١ رقيب وجندي من أجل استكمال الأحكام التي صدرت في حقهم من طرف القضاء العسكري، بسبب مشاركتهم في التمرد الذي قام به الجمهوريون في ثكنة خاكا. [٥٦] وقد وصلوا إلى الجزر في ٤ أبريل ١٩٣١، ومع إعلان الجمهورية يوم ١٤ أبريل تم إطلاق سراحهم، وفي يوم التالي وصلوا إلى مليلية حيث استقبلوا بحفاوة بالغة.

٣/٥- الجمهورية، الحرب الأهلية، وما بعد الحرب

مع قيام الجمهورية شارك سكان الجزر الجعفرية مع سكان سبتة ومليلية في المطالبة بحقوق مدنية متساوية مع باقي أفراد الأمة الإسبانية، هذا التحرك المدني تمثل في بعض المظاهرات والعرائض التي وجهت للحكومة. وفي يوم ٢٣ غشت ١٩٣١ قدم فرع حزب الاتحاد الجمهوري بمدينة مليلية، العلم الجمهوري لمجلس الخدمات البلدية بالجزر الجعفرية، تقديرا لحسن المعاملة التي تلقاها الجنود الذين شاركوا في تمرد خاكا والذين تم نفيهم إلى الجزر كما أشرنا سابقًا.

جيء بالعلم إلى الجزر، عبر راس الما، وقد حملته لجنة تمثل الحزب، من بين أعضائها، رامون وإداوردو دي بوسطوس. وهما من أهم القادة الجمهوريين في مليلية.

وحسب جريدة تليغراما ديل ريف، فقد اطلع الزوار على الإهمال الذي عاناه سكان الجزر، والذي كان ظاهرا للعيان، من خلال تدهور جميع مباني جزيرة إيزابيلا سيغوندا.[٥٧] بعد فوز الجبهة الشعبية[٥٨] بالانتخابات، قام ممثلون عن سكان الجزر، بإرسال برقية تهنئة للويس بارينا، المنتخب عن مدينة مليلية لمجلس

النواب، وإلى زعماء الجبهة الشعبية، بينوا فيها أن شاركوا في الانتخابات رغم استحالة تنظيمها في الأرخبيل، وطالبوا بمنحهم الحقوق المدنية، وفي الختام اقترحوا تغيير اسم الجزر الثلاث إلى الحرية والإخاء والمساواة.[٥٩]

التمرد العسكري ل ١٦ يوليوز ١٩٣٦، لم يكن له صدى مباشر في الجزر، والقمع الفرنكاوي لم يطل إلى فئة محدودة جدا، من السكان الذين اعتقلوا خلال لفترة.[٦٠] لم تتعرض الجزر خلال الحرب للقصف الجوي والبحري، وانقضت سنواتها الثلاث دون أحداث مهمة، باستثناء فرار ثمانية بحارة إلى الجزائر، على متن مركب الصيد أنطونيو مارفيل، الذي كان راسيا في ميناء مليلية، بعد حصولهم على ترخيص بالصيد في مياه الجزر الجعفرية من طرف السلطات الفرنكوية، وفي يوم ١٧ ماي ١٩٣٧ أبحروا نحو وجهتهم قبيل الفجر هما هو معتاد، وعندما لاحظوا غياب خفر السواحل توجهوا نحو الغزوات حيث انقطعت أخبارهم.[٦١]

لم تكن فترة ما بعد الحرب قاسية، كما كان الحال في مناطق أخرى، وكان بإمكان السكان التزود بالمؤن من راس الما، أما الخبز والأسماك فقد كانا متوفرين بشكل دائم، رغم أن جودتهما لم تكن مثالية.[٦٢] في تلك السنوات المظلمة تم الاحتفال بمرور قرن على احتلال الجزر،[٦٣] عبر تنظيم استعراض عسكري في مليلية، وفيها أيضا وقعت عاصفة شديدة خلال شهر ديسمبر من سنة ١٩٤٩، وقد ألحقت أضرار بالغة بالسفن التي كانت راسية في ميناء مليلية، بينما احتمت بعض مراكب الصيد بالجزر الجعفرية.[٦٤]

٤/٥- السراب المسمى إعادة إحياء الجزر الجعفرية

فيما بين ١٩٥٢ و١٩٥٣، كانت فترة الحماية قد وصلت إلى نهايتها، وأشاعت أبواق الدعاية التابعة للنظام، أن هناك العديد من المشاريع المقرر تنفيذها بالأرخبيل تحت شعار إعادة إحياء الجزر الجعفرية. وحسب جريدة أ ب س، فإن تلك المشاريع " ستكون علامة فارقة في تاريخ الجزر، وستشكل دليلاً حاسمًا على الوجود الإسباني في المغرب".

من بين المشاريع التي كان من المنتظر تنفيذها إصلاح الكنيسة وعددًا من المباني، إصلاح الميناء، لجعله قادرًا على استيعاب السفن الكبيرة، وتلك المخصصة لصيد التونة، بناء مقر للصيادين، ومنشآت لتنمية نشاط الصيد البحري، نزل سياحي، وأيضًا إقامة خط بحري أسبوعي يربط الجزر بمدينة مليلية خدمة "للسياح الكثر" الذي سيتوافدون على الأرخبيل. ورغم أن هذا المخطط روج له اثنان من كبار الأفريقانيين الفرنكاويين وهما الجنرال غارسية بالينيو،[٦٥] (المندوب السامي وحاكم مناطق السيادة)، والمؤرخ طوماس غارسية فيغيراس،[٦٦] فلم يتحقق منه أي شيء مثل جميع المخططات التي كان من المنتظر أن تنفذ في الجزر.

في النهاية تم ترميم الكنيسة، وبعض المباني وساحة السلاح، التي أصبح اسمها ساحة غارسية بالينيو، كما بنيت بعض الأكواخ لصالح الصيادين الذين يتمركزون في جزيرة إيزابيلا سيغوندا. [٦٧] في يناير سنة ١٩٥٥، تم بناء على طلب من الحكومة الكوبية، استخراج رفات المفترضة للزعيمين الانفصاليين الكوبيين، الذين توفوا في الجزر وهما رفاييل ماسيو [٦٨] والعقيد خوان ثينترا. قام النظامان الديكتاتوريان الكوبي والفركاوي بتنظيم سلسلة من الاحتفالات بمناسبة تبادل رفات من ماتوا في حرب استقلال كوبا.[٦٩] [٧٠]

٦-الجزر الجعفرية من استقلال المغرب إلى أزمة ١٩٧٥

١/٦- استقلال المغرب

في أبريل ١٩٥٦ استعاد المغرب استقلاله، رغم إعادة انتشار القوات الإسبانية استمر إلى سنة ١٩٦١، ومع نهاية الحماية تم إلغاء منصب المندوب السامي، مما حتم إدخال تغييرات على التنظيم الإداري في سبتة ومليلية والممتلكات الشمال إفريقية، رغم أن الجزر الجعفرية ظلت تابعة للقيادة العامة بمليلية. وبعد سنوات قليلة تم تقليص الوجود العسكري، حيث اقتصر على حامية بعد أن كانت ترابط بالجزر الجعفرية كتيبة عسكرية، كما تم إلغاء منصب القائد العسكري للجزر الجعفرية، وتولى اختصاصاته للضابط المسئول عن الحامية.

في السنوات التي أعقبت استقلال المغرب استمرت الحياة في الجزر على طبيعتها، كما استمرت علاقات الجوار مع قبيلة كبدانة، واستمر سكان الجزر في التزود بالمنتوجات الطاجزة من راس الما، باعتماد على الرصيف الصغير بسبب صعوبة التنقل إلى مليلية. واصلت سفن الصيد المملوكة لسكان راس الما، الرسو قريبًا من جزيرة إيزابيلا سيغوندا، ويتذكر أنطونيو باردو الذي أمضى تلك السنوات في الجزر أن طواقم تلك السفن كانوا بمجرد الرسو يغادرون نحو رأس الما، في قارب الأضواء تاركين شخصًا ليحرس سفينة الصيد مالم

يكن الطقس سيئا، ففي تلك الحالة يضطر الطاقم عله للبقاء.

أما فيما يتعلق بالصيد في المياه المحيطة بالجزر، والتي لم تعتبرها إسبانيا مطلقًا مياه خاصة، فقد تم استغلالها بموجد اتفاقية ١٩٥٧، التي ضمنت للصيادين المغاربة والإسبان الصيد في المياه الإقليمية للبلدين كما كان حال دائماً. وبقي الحال على ما هو عليه حتى سنة ١٩٦٩، تاريخ توقيع أول اتفاق صيد بين إسبانيا والمغرب، والذي حدد المياه الإقليمية لكل بلد ١٢ ميلاً بحريًا، مع التأكيد على "الحقوق التاريخية" للصيادين الإسبان في المياه المغربية. [٧١] وقد سمحت هذه الاتفاقية للصيادين الإسبان، وخصوصا المليليين، باستمرار بممارسة مهنتهم في الجزر الجعفرية، لكن سنوات قليلة بعد ذلك اندلع الصراع بين البلدين على عدة جبهات منها الصيد البحري.

٢/٦- الأزمات المغربية الإسبانية خلال عقد السبعينات: الصحراء، الصيد البحري، المطالبات الترابية

انطلقت شرارة هذه الأزمات بسبب الصيد البحري، حيث أن اتفاق الصيد البحري بين البلدين الموقع سنة ١٩٦٩، كان محدود الفعالية، ولذلك تم إلغاءه سنة ١٩٧٢، وقد استغل المغرب هذا الإلغاء فقام عند بداية سنة ١٩٧٣ بمضاعفة عرض منطقته الاقتصادية الخاصة ليبلغ ٧٠ ميلاً بحريًا، وهذا ما قامت به حينها مجموعة من الدول التي تمتلك ثروات سمكية هامة، رغم أن هذا الإجراء لم يكن منظمًا قانونيًا على المستوى الدولي.

كان هناك وضع غريب في مليلية، حيث كان مينائها قاعدة انطلاق لعدد هام من سفن الصيد المغربية، وكان مسموحًا للصيادين الإسبان الصيد في المياه المغربية حتى يوم ٢ يوليوز ١٩٧٣، يومها قامت دورية مغربية باحتجاز مركب الصيد كواترو مندامينتو واقتادته إلى الحسيمة. وقد منع هذا الحادث أسطول الصيد المليلي من العمل عدة أيام إلى أن يتضح الوضع.

وفي نوفمبر من نفس السنة، وقع حادث آخر مع دوريات المراقبة المغربية وهذه المرة في مياه الجزر الجعفرية، ففي يوم ٢٧ من نفس الشهر، تم احتجاز سفينة الصيد غوتياغو، بينما كانت تتواجد على بعد ستة أميال من الجزر، كما تم احتجاز السفن التالية أولبيرا غاياردو وكينيوبيرو وبالوما بلانكا، وجميعها مسجلة مليلية، عندما كانت عائدة إلى الميناء، وتم اقتيادها إلى الحسيمة، حيث توجد قاعدة للبحرية المغربية، وفي يوم ٣٠ نوفمبر تم لها بالعودة إلى مليلية. [٧٢]

المشاكل المتعلقة بالصيد البحري كان من الممكن حلها بالتفاوض والاتفاقيات الثنائية، لكن المطالب المغربية بضم الصحراء الإسبانية، وذلك عبر مطالبة الأمم المتحدة بتصفية الاستعمار، أدى إلى اندلاع أزمة جديدة بين المغرب وإسبانيا ذلك أن المملكة الشريفة ضغطت على إسبانيا عبر تدويل مطالبتها بمناطق السيادة سبتة ومليلية والجزر الجعفرية وصخرتي نكور وبادس.

وقد وجه السفير المغربي في منظمة الأمم المتحدة، رسالة بتاريخ فبراير ١٩٧٥ للجنة تصفية الاستعمار يطالب فيها بإدراج هذه المناطق ضمن لائحة المناطق الخاضعة لتصفية الاستعمار. لكن اللجنة لم تأخذ هذه الرسالة بعين الاعتبار. في النهاية تم يوم ١٤ نوفمبر ١٩٧٥، توقيع اتفاقية مدريد التي تخلت بموجبها إسبانيا عن إدارة الصحراء لصالح المغرب وموريطانيا مما أدى إلى تهدئة الأوضاع.

٣/٦- تراجع نشاط الصيد البحري بالجزر الجعفرية

بعد اتفاقية مدريد عادت العلاقات بين البلدين على مستوى الأنشطة البحرية إلى طبيعتها، وعادت السفن القليلة المتبقية في مليلية، بالإضافة إلى سفن أخرى كانت تأتي من ألميرية وأدرا وبرباطي للصيد في مياه الجزر الجعفرية خصوصًا في سنوات الوفرة. خوسي لوبيث لوبيث، مالك سفينة صيد من أدرا، يتذكر جيدًا تلك الفترة التي يسميها "سنوات أنشوبة مليلية"، حيث أدى سوء استغلال الثروات السمكية عبر استخدام المتفجرات من طرف الصيادين الإسبان والمغاربة إلى استنزاف وتدمير المصايد أواسط عقد الثمانينيات.

وعندما كانت اتفاقيات الصيد بين المغرب وإسبانيا سارية المفعول، كانت هناك دائماً سفن صيد إسبانية تصطاد في مياه الجزر الجعفرية، وتستخدم رصيفها للجوء كلما كان ذلك ضروريًا مثلما هو حال السفينة ماريسول التي جنحت في يونيو ١٩٩٦ بالقرب من جزيرة إيزبيلا سيغوندا. حامية الجزيرة وخصوصًا جنود البحرية، قدموا لطاقمها المساعدة في حدود إمكانياتهم، ومع ذلك احتاجت السفينة إلى مساعدة إضافية بسبب التيارات البحرية القوية، وسوء الأحوال الجوية، فتم إرسال سفينة الإنقاذ "سالبامار ١"، والتي أرسلها مؤلف هذه السطور من مليلية، مع طاقم متخصص لإجراءات

الإصلاحات الضرورية، والتي سمحت لسفينة الصيد بالإبحار من جديد والعودة إلى ألميريا.

٧-الجزر الجعفرية في الوقت الحاضر

١/٧- نهاية الساكنة المدنية في الجزر الجعفرية

عند نهاية عقد السبعينات وصلت الجزر الجعفرية إلى حالة من التدهور الشامل، وتم تخفيض حاميتها إلى فرقة من الريغولاريس،[٧٣] يرأسها قبطان وفرقة من جنود البحرية يرأسهم رقيب. وانحصر الوجود المدني في جزيرة إيزابيلا سيغوندا في موظف تلغراف، وخباز، والمسئول عن المنار، وفي بعض الأحيان كان يحل بالجزيرة أقارب أحد جنود للزيارة. وكانت المواصلات البحرية مع مليلية منحصرة في رحلة واحدة كل أسبوعين، تأمنها سفينة "ليون إي كاستيو"، المملوكة لشركة تراسميديترانيا. أما المواصلات مع راس الما فقد كانت مستمرة على مركب مملوك لشخص كان يعرف باسم "لارغو".[٧٤]

بعد سنوات قليلة غادر المدنيون نهائيا، لأن مهماتهم لم يعد لها وجود كما هو حال موظف التلغراف، والمسئول عن المنار، أو تولاها موظفون تابعون لوزارة الدفاع يتغيرون كل شهر كما هو حال الخباز والميكانيكي البحري. مع تقاعد المسئول عن المنار، وعن الميناء مانويل غونثاليث مادوليل سنة ١٩٨٦،[٧٥] انتهى الوجود المدني في الجزر الجعفرية، وفي نفس السنة تم إلغاء الخط البحري الذي كان يربطها بمليلية.

٢/٧- حاضر ومستقبل الجزر الجعفرية

باعتبارها منطقة خاضعة للإدارة العسكرية، فإن نتائج سياسة الاحتراف والتحديث والعصرنة، التي انتهجتها القوات المسلحة الإسبانية قد ظهرت بوضوح في الجزر الجعفرية، حيث تم السنوات الأخيرة إعادة تنظيم الموارد المتوفرة وتقليص عدد الجنود. أدى تقليص الجنود المتواجدين بمليلية نتيجة سياسة الاحتراف التي انتهجها الجيش، إلى تقليص عديد حامية الجزر الجعفرية، وخصوصا جنود البحرية، وبالتالي عدد المراكب العاملة بالجزر، ففي أواسط عقد التسعينات أعيد إلى مليلية أخر مركب من مجموعة المراكب المتعددة المهام التي كانت في الجزر الجعفرية.

وفي سنة ٢٠٠٠ تم سحب سفينة الشحن من طراز TRB 399كابيطان مايورال، التي كانت تابعة لوحدة الدعم اللوجيستيكي بمليلية، وكان يسيرها طاقم مدني تابع لوزارة الدفاع، وكانت تخدم الجزر الجعفرية وصخرتي النكور وبادس، وأصبح تغيير الطواقم والتدخل في الحالات الطارئة يتم عبر المروحيات. بعد سحب سفينة القبطان ميورال من الخدمة، أصبحت المواصلات البحرية مع الجزر الجعفرية محصورة في في السفن الصهريجية، التابعة للبحرية التي تنقل المواد والمؤن أثناء الرحلات التي تقوم بها لتزويد جنود الحامية بمياه الشرب.

وخلال هذه السنوات ألغيت النوبات الشهرية للخبازين والميكانيكيين العاملين التابعين لوزارة الدفاع. مع اندلاع أزمة ٢٠٠٢، بسبب التدخل المغربي في جزيرة تاورة، عادت الحكومة للتركيز على الجزر الجعفرية فتم تعزيز حاميتها بفرق من الريغولاريس المتواجدة في مليلية، بعد قيام زوارق تابعة للبحرية الملكية المغربية بمناورات بالقرب من الجزر. كما انتشرت تلك القوات في الجزيرتين غير المأهولتين كونغريسو والملك تحسبا لأية مفاجآت. وتم إرسال وحدات أخرى لمراقبة محيط الأرخبيل.[٧٦]

مع عودة الوضع إلى طبيعته عادت تلك القوات التي أرسلت بصفة استعجالية إلى قواعدها في مليلية، وعادت الجزر الجعفرية إلى سباتها العميق. وفي السنوات الأخيرة بدأت البحرية تخرج من الخدمة السفن الصهريجية التي تمون الجزر الجعفرية وصخرة النكور وصخرة بادس وجزيرة البوران. وهذا ما يفرض إعادة النظر في مستقبل التموين وإمدادات الماء وقد اتجهت الحكومة إلى الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة والطاقات المتجددة، وفي نهاية سنة ٢٠٠٩، تمت الموافقة على إقامة مولد للمياه الصالحة للشرب بواسطة التكثيف،[٧٧] ومحطة للطاقة الشمسية لتلبية احتياجات الرجال والنساء المسئولين على استمرار وجودنا في هذا الجزء العزيز من إسبانيا والمتطلع إلى المستقبل.

مصادر ومراجع المؤلف

1- BARCÍA, María del Carmen (2003). Desterrados de la Patria. Cuba 1869 – 1898. La Habana: Universidad, nº 258 (2º) semestre.

2 - BECKER, Jerónimo (1915). Historia de Marruecos. Madrid.

3- DEL REY, Miguel (2001). La Guerra de África. Medusa Ediciones.

4 - HERRÁN LÓPEZ, Ángel y AVILÉS, Juan (2003). El nacimiento del terrorismo en occidente. Ed. Siglo XXI.

5 - LÓPEZ CORDÓN, MaríaVictoria (1982). "La política exterior en la era isabelina y el Sexenio Democrático". Historia de España, tomo XXXIV. Madrid: Espasa Calpe.

6- LÓPEZ TIRADO, Jacinto (2002). Islas Chafarinas, un paseo por su historia. Melilla: Ciudad Autónoma.

7 - MOGA ROMERO, Vicente (1988). "Melilla y las Plazas Menor es (Chafarinas, Vélez de la Gomera yAlhucemas) en el Diccionario Geográfico-Estadístico-Histórico de España y sus posesiones de ultramar (Madrid 1845-1850) Pascual Madoz". En: Aldaba nº 9. UNED de Melilla.

8 - MORALESY MENDIGUTÍA, Gabriel de (1909). Datos para la historia de Melilla. Melilla: Imp. El Telegrama del Rif.

9 - PASTOR GARRIGUES, Francisco. España y la apertura de la cuestión marroquí (1897 – 1904). Tesis doctoral. http://hdl.handlenet/10803/9958.

VILLAR, María José (2006). "España, Alemania y las islas Chafarinas en vísperas del replanteamiento de la cuestión marroquí". Studia histórica. Historia Contemporánea, nº 24; págs. 207 – 229.

10 - VIRUELA MARTÍNEZ, Rafael (1995). "Expansión y crisis de la actividad pesquera valenciana en el siglo XIX". Investigaciones geográficas nº 13; págs. 117 – 133.

المصدر

CARLOS ESQUEMBRI HINOJO

Spanish title: ISLAS CHAFARINAS DURANTE EL SIGLO XX

English title: CHAFARINAS DURING THE 20TH CENTURY

Aldaba: revista del Centro Asociado a la UNED de Melilla, Nº. 38, 2013 (Ejemplar dedicado a: Chafarinas): El ayer y el presente de unas islas olvidadas II, páginas. 9 - 42.

الملاحق

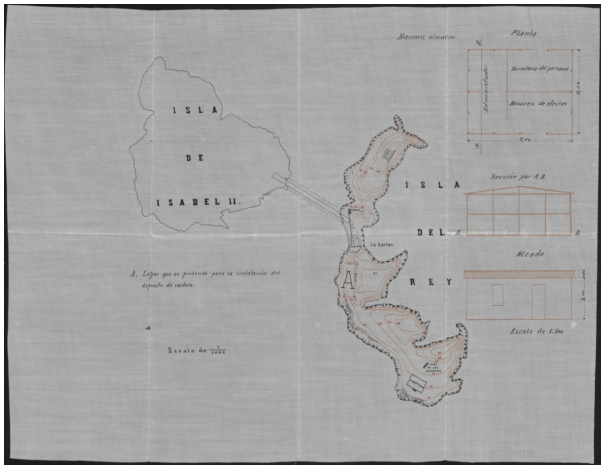

تصميم الميناء ومخازن الفحم
في كل من جزيرة الملك وجزيرة إيزابيلا الثانية

المصدر:

Archivo General Militar de Segovia — Colección: AMD — Ubicación: AGMS — Signatura: Carpeta 2, Plano 37 ID_46. — Código de barras: 9939813

مشروع الوكالة التجارية بجزيرة إيزابيلا الثانية

المصدر:

Archivo General Militar de Segovia — Colección: ES-DFAMD — Signatura: Carpeta 2, Plano 33 — Notas: ID_Plan. 44

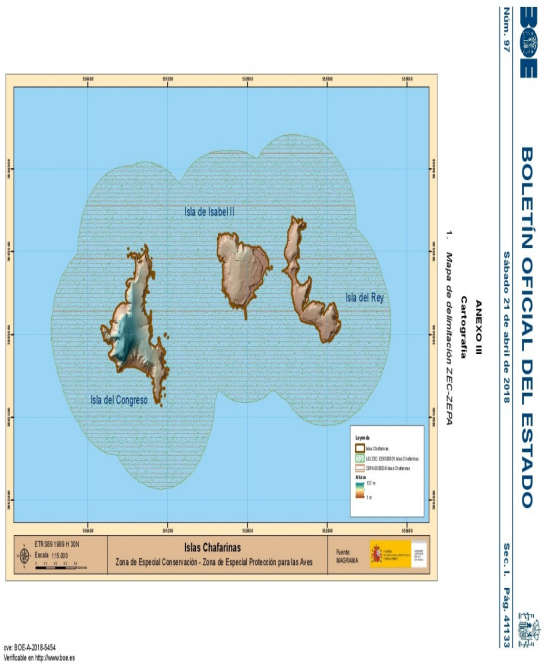

الجزر الجعفرية والمجال البحري التابع لها

المصدر:

الجريدة الرسمية الإسبانية عدد يوم ٢١ أبريل ٢٠١٨

الهَوامِشُ:

(١) أرخبيل يوجد قبالة السواحل الشرقية للمغرب يتكون من ثلاث جزر هي جزيرة الملك، جزيرة إيزابيلا الثانية، وجزيرة كونغريسو.

(٢) مجموعة من الأرخبيلات والجزر والحلقات المرجانية الموجودة إلى جنوب الفلبين تابعة حاليًا لكيريباتي وبالاو

(3) España y la apertura de la cuestión marroquí págs. 334 y ss.

(٤) مدينة بالشمال الشرقي للمغرب احتلها الإسبان سنة ١٤٩٧ مساحتها ١٢,٣ كيلومترًا مربعًا.

(٥) قاعدة عسكرية أنشأها الروس في منطقة منشوريا، كانت خلال الحرب الروسية اليابانية مسرحًا لمعارك عنيفة.

(6) Telegramas citados en España, Alemania y Chafarinas

(٧) إحدى الجزر الجعفرية الثلاث، مساحتها ١٢ هكتار لا يوجد عليها أي بناء، وتعتبر حاليًا محمية طبيعية.

(8) España, Alemania y Chafarinas.

(9) El Liberal 23/09/1902.

(١٠) مجرى مائي صغير يفصل بين الأراضي المغربية والجزائرية يسمى في المغرب واد أغبال.

(١١) فالريانو وايلر:عسكري إسباني تولي مناصب مهمة منها حاكم العام للفلبين والحاكم العام لجزيرة كوبا.

(١٢) El Día, El País y La Correspondencia de España del 20/09/1902. La Dinastía 23/04/1902.

(١٣) ثائر مغربي سيطر على المغرب الشرقي فيما بين ١٩٠٢ و١٩٠٩ وهدد بشدة حكم مولاي عبد العزيز.

(١٤) La Correspondencia Militar 24/02/1903.

(١٥) إحدى جزر الجعفرية الثلاث مساحتها ٢٥ هكتار، وهي غير مأهولة حاليًا وتعتبر محمية طبيعية.

(١٦) إحدى الجزر الجعفرية الثلاث مساحتها حوالي ١٥ هكتار توجد بها قواعد عسكرية إسبانية.

(17) La Correspondencia Militar 11/02/1903; 12/02/1903; 24/02/1903. El Día 11/02/1903; 13/ 02/1903.

(١٨) عسكري ومؤرخ إسباني شغل منصب قائد الشرطة الأهلية في الريف الشرقي قتل في معركة أنوال سنة ١٩٢١.

(19) La Tierra 09/03/1921.

(٢٠) شبه جزيرة قلعية

(٢١) مجموعة من المواجهات المسلحة التي وقعت سنة ١٩٠٩ وبداية ١٩١٠ بين الجيش الإسباني وقبائل قلعية بقيادة الشريف أمزيان.

(٢٢) حصار ضربه الجيش المغربي على مدينة مليلية على عهد سيدي محمد بن الله وقد استمر أربعة أشهر.

(٢٣) مواجهات مسلحة بين الجيش الإسباني وقبائل الريف الشرقي مدعومة بالجيش المخزني استمرت بين ١٨٩٣ و١٨٩٤.

(24) ABC 23/10/1909.

(٢٥) اتحادية قبلية تتكون من خمس قبائل موطنها الريف الشرقي تحيط أراضيها بمدينة مليلية.

ترجمات

(26) El Telegrama del Rif 18/08/1909.

(٢٧) مدينة جزائرية تابعة لولاية تلمسان وتوجد بالقرب من الحدود المغربية الجزائرية.

(28) Las comunicaciones marítimas de Melilla en 1909

(٢٩) رأس بحري يقع في أقصى شمال شبه جزيرة قلعية.

(٣٠) جزيرة تقع في البحر الأبيض المتوسط بين المغرب وإسبانيا تتبع إقليم ألميريا الإسباني مساحتها سبعة هكتارات.

(31) La Época 28/07/1877.

(٣٢) سمك شائع من ما فصيلة الأسقمري يُعرف محليًا ب بونيطو.

(33) Algunos datos sobre el sector pesquero melillensel.

(٣٤) معركة وقعت يوم ١٩٢١/٧/١٧ بين الجيش الإسباني والمقاومين المغاربة بقيادة المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي.

(٣٥) مدينة حدودية جزائرية تسمى حاليا مرسى بن مهيدي.

(36) La Correspondencia de España 01/08/1921.

(37) El Imparcial 20/09/1921

(38) El Imparcial 13/11/1921.

(٣٩) أحد رجال المخزن عمل في دار النيابة، وتولى مناصب أخرى كما لعب دور الوسيط بين الإسبان والخطابي في قضية الأسرى.

(٤٠) يُقصد المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي.

(٤١) بودراع.

(42) La Voz 24/07/1924.

(٤٣) بيا سان خورخو اسم كان يطلق على مدينة الحسيمة إبان الحماية الإسبانية.

(٤٤) جزيرة صغيرة بالمياه المغربية تحتلها إسبانيا منذ سنة ١٥٥٩.

(٤٥) جزيرة صغيرة متصلة حاليا بالبر المغربي تحتلها إسبانيا منذ سنة ١٥٦٤.

(46) La Voz 16/09/1926.

(٤٧) قرية مغربية توجد على ساحل البحر الأبيض المتوسط وتتبع حاليا إقليم الحسمية.

(48) La Correspondencia Militar 25/10/1928.

(49) Boletín zona española 01/04/1913.

(٥٠) المناطق الخاضعة للسيادة الإسبانية بالساحل المغربي: سبتة، مليلية، صخرة نكور، صخرة بادس، والجزر الجعفرية.

(51) Boletín zona española 25/08/1913.

(52) Islas Chafarinas pág. 80.

(53) La Correspondencia Militar 09/08/1927

(٥٤) عسكري حكم إسبانيا بطريقة ديكتاتورية من سنة ١٩٢٣ إلى وفاته سنة ١٩٣٠.

(٥٥) ملك إسبانيا بين ١٨٨٦ و١٩٣١.

(٥٦) ثكنة خاكا.

(57) El Telegrama del Rif 25/08/1931

(٥٨) تحالف انتخابي بين عدة منظمات يسارية إسبانية ترأسه مانويل أثانيا الذي فاز بمنصب الرئاسة في انتخابات ١٩٣٦.

(59) El Heraldo de Madrid 25/02/1936.

(60) Islas Chafarinas pág. 84

(61) La Voz 01/06/1937.

(62) Islas Chafarinas pág. 84.

(63) ABC 07/01/1948.

(64) LaVanguardia 16/12/1949.

(٦٥) عسكري إسباني لعب أدورًا مهمة خلال الحرب وخلال ديكتاتورية فرانكو كما تولى منصب مندوب إسبانيا السامي في المغرب.

(٦٦) عسكري ومؤرخ إسباني شغل منصب نائب الشؤون الأهلية إبان الحماية الإسبانية على شمال المغرب.

(67) ABC 19/09/1953. Islas Chafarinas págs. 89, 90, 91.

(٦٨) ثائر كوبي معروف ناضل مع شقيقيه أنطونيو ورفاييل من أجل استقلال كوبا قتل في المعركة سنة ١٨٩٦.

(٦٩) سلسلة من الحروب التي وقعت بكوبا خلال القرن التاسع عشر بين الجيش الإسباني والثوار الكوبيين الساعين إلى تحقيق الاستقلال.

(70) ABC 22/01/1955 y 29/01/1955.

(71) BOE del 05/06/1969.

(72) El Telegrama de Melilla y ABC del 28/11/1973. LaVanguardia 01/12/1973.

(٧٣) فرقة عسكرية إسبانية تأسست سنة ١٩١١ تتمركز قطاعاتها حاليًا في سبتة ومليلية وفي الجزر الجعفرية وصخرتي نكور وبادس.

(74) Reportaje de Alberto Miguez en LaVanguardia del 16/07/1977

(75) Islas Chafarinas pág. 108.

(76) ABC del 13/07/2002.

(77) BOE nº 289 del 01/12/2009 y nº 294 del 07/12/2009.

حقوق الملكية الفكرية والترجمة والنشر:

| حقوق الملكية الفكرية محفوظة.
| حقوق الترجمة العربية محفوظة © للأستاذ محمد عبد المومن.
| المترجم والدورية غير مسئولان عن الآراء الواردة في النص الأصلي.
| النقل والاستشهاد وفق الأصول العلمية والقانونية المتعارف عليها.
| غير مسموح بإعادة نشر كامل نص الترجمة العربية إلا بموافقة المترجم.